مجلة جامعة بنغازي العلمية (2019) مجلد 32(2): صفحة 7-33

Scientific Journal of University of Benghazi (2019) vol. 32 (2):pp 7-33

http://sjuob.uob.edu.ly

المعاهد التقنية العليا بمدينة بنغازي: الواقع والمشكلات

سعد محمد الزليتني[a] [1] و احمد إبراهيم الدوفاني[b]

[a] قسم الجغرافيا . كلية الآداب . جامعة بنغازي . بنغازي . ليبيا

[b] المعهد العالي للمهن الطبية . بنغازي . ليبيا

الملخص

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع التعليم التقني العالي العام في مدينة بنغازي وأبرز المشكلات والتحديات التي تواجهه. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق أسلوب دراسة الحالة، وجمعت البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة من مصادر مكتبية وميدانية، وحُصلَ على البيانات الأولية من خلال زيارات استطلاعية ولقاءات أجريت مع المسؤولين بالمعاهد، وبعد تصنيف البيانات والمعلومات وتنظيمها حُلِلَتْ بالاستعانة بالإحصاء الوصفي. وقد بينت النتائج المستخلصة أن أغلب معاهد المدينة تعاني من قلة الإمكانيات المادية والبشرية، كما كان لعمليات الصراع المسلح الدائر في المدينة انعكاسات سلبية أدائها ومخرجاتها، إلا أنه بصفة عامة لوحظ أن التعليم التقني بدأ يلقى قبولا لدى سكان المدينة لاسيما بين الإناث اللاتي سجلت نسبتهن حوالى 46% من إجمالي الملتحقين. وبناء على النتائج المستخلصة توصي الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام وتوفير الإمكانيات والتجهيزات المطلوبة لهذا النوع من التعليم وربطه بالاحتياجات الفعلية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المحلية مما يسهم في تحسين أدائه وتحقيق مستهدفاته.

الكلمات المفتاحية: المعاهد العليا – التعليم المهني والتقني – الصراع المسلح – بنغازي – ليبيا.

[1] البريد الإلكتروني للباحث الرئيس Saadelzalitni@gmail.com

Abstract

The aim of this study was to understand the present situation of Higher Technical Education in the City of Benghazi and its most pronounced problems and challenges. To achieve this aim descriptive analytical approach was adopted based on case study method. The required data were collected from primary and secondary sources and relevant primary data obtained trough structured interviews conducted with the principals of institutes. Descriptive statistics applied to analyze the collected data. The results show that most institutes suffer from lack of material and human resources and negative impacts of armed conflict, which significantly reduce their overall performance and outputs. However, it s generally observed that technical education, is obtaining acceptance from the people of the city specifically among females as the percentage of female students has reached 46% of the total enrollments. Based on the study results, it is recommended that more attention should be paid to this type of education and provided with necessary capabilities and equipments, and connected with real demands of local economic and social activities.

Keywords: Higher institutes – Vocational and technical Education – Armed Conflict – Benghazi, Libya.

1. مقدمة

يعد التعليم العالي المحرك الأساسي لعمليات التنمية والتطوير، لدوره المهم في إعداد الكفاءات التي تسهم في تنمية المجتمعات وتقدمها، فالقوة العاملة عالية المهارة تعزز النمو الاقتصادي لقدرتها على التكيف السريع مع التقنيات الحديثة وعلى تجويد الابتكارات. وقد شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما متزايدا ببرامج التعليم التقني والمهني سواء على المستويات المحلية أم الدولية، لامتلاكها الإمكانيات والوسائل اللازمة لتنمية الأفراد والمجتمعات، وتختلف الأساليب المطبقة والأهداف المنشودة من هذا النوع من التعليم على المستوى الدولي، "فالدول المتقدمة ترى فيه استثمارا لمواردها البشرية للتزود بالمهارات والإنتاجية العالية لخوض المنافسات العالمية في مختلف المجالات، أما الدول النامية فتراه عاملا مساعدا في تحديث قطاعاتها التقليدية وإنشاء قطاعات جديدة تتمشى مع المتطلبات الراهنة وتسهم في استقرارها السياسي والاقتصادي. أما بالنسبة للدول الانتقالية كالصين مثلا فإن تطوير البرامج التعليمية والتدريبية وتجويدها يعد أمرا ضروريا يعزز مكانتها في المنظومة الدولية[1].

[1] R.F. Grubb and P. Ryan 1999. The roles of evaluation for vocational education and training. London, Kogan Page, p. 1.

وضمن هذا السياق، ذكرت اليونسكو في تقديم استراتيجيتها للتعليم المهني والتقني والتدريب للسنوات 2016–2021: "أن برامج التعليم المهني والتقني لا ينبغي أن تهتم فقط بمتطلبات الاقتصاد وسوق العمل، ولكن يجب أن تعزز مفهوم التعليم المستمر، الذي يستند على مبدأ التمكين الذي لا يستثنى أحدا بذريعة العرق أو النوع أو الوضع الاجتماعي. فالتعليم المهني والتقني حسب الوثيقة يمتلك القدرة على تحقيق مبادئ العدالة وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص وأسس التنمية المستدامة، والاسهام في إعداد مواطنين على درجة من الوعي يشاركون بفاعلية في بناء المجتمعات الحديثة"[1]، لذا فإن تخطيط قطاع التعليم المهني والتقني وتطويره أصبح قضية ملحة ينبغي أن تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمسؤولين.

2. موضوع الدراسة ومنهجها

عانت ليبيا في الفترات الحديثة من نقص فادح في العمالة الماهرة، مما أدى إلى الاعتماد بصورة متزايدة على العمالة الأجنبية في المجالات التي تتطلب خبرات تقنية عالية لا تتوافر لدى القوى العاملة المحلية. وقد تفاقمت المشكلة بعد أن حاولت البلاد مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في معظم الدول النامية، من خلال إنشاء العديد من المشروعات الإنمائية الطموحة مثل: الصناعات البتروكيماوية والحديد والصلب والنهر الصناعي، وغيرها التي تطلبت كفاءات عالية المهارة لم تتمكن القوى العاملة الوطنية من تلبيتها بالصورة المطلوبة، فاعْتُمدَ بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية لتنفيذ هذه المشروعات وتشغيلها. ولمعالجة هذا الخلل وضعت الدولة الليبية خلال عقد الثمانينات والتسعينات العديد من الخطط والاستراتيجيات، التي من بينها تفعيل قطاع التعليم التقني والمهني بمختلف أنواعه ومراحله.

وخلال تسعينات القرن الماضي أنشئت منظومة المعاهد والمراكز المهنية العليا التي هدفت إلى إعداد كفاءات عالية التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات خطط التنمية، وقد تطورت أعداد هذه المؤسسات وانتشرت في جميع مناطق البلاد. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا التطور والانتشار فإن بعض المحللين والباحثين أفادوا بأن العديد من هذه المؤسسات أُنشئت دون معايير تخطيطية ومنهجية، وبناءً على ضغوط اجتماعية وليس وفقا للحاجات الفعلية للمناطق، وأنها تفتقر إلى الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة التي تمكنها من القيام بواجباتها كونها مؤسسات تعليم عالٍ[2].

[1] UNESCO (2016) UNESCO TVET strategy 2016-2021: report of UNESCO-UNEVOC virtual conference. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, Boon. [www.unevoc.unesco.org/publications].

[2] محجوب عطية الفائدي وعلي محمد إبراهيم (1997) "التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل في الجماهيرية العظمى: نظرة تحليلية ونقدية"، مجلة قاريونس العلمية، السنة 10، العددان 3–4، الصفحات 183–212.

كما تعرضت هذه المعاهد في الآونة الأخيرة لأنماط مختلفة من التدمير والتخريب والنهب نتيجة عمليات الصراع المسلح التي أعقبت انتفاضة 17 فبراير 2011، كل ذلك أدى إلى تردي أوضاعها وإعاقتها عن أداء مهامها. بناءً على ما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة على السؤال التالي: ما واقع التعليم التقني العالي العام [الحكومي] بمدينة بنغازي؟ وما أبرز المشكلات التي تعيق تحقيق مستهدفاته؟

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على فهم الجوانب المختلفة لموضوع البحث، من خلال تطبيق أسلوب دراسة الحالة Case Study الذي يهتم بجمع بيانات ومعلومات تفصيلية عن الوضع الراهن للحالة قيد البحث وماضيها والعلاقات القائمة بين متغيراتها بما يسهم في تحقيق فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله[1]. ولتحقيق أهداف الدراسة جُمعَت البيانات والمعلومات المطلوبة من مصادر مكتبية وميدانية. وتتمثل المصادر المكتبية في الدارسات المنشورة في الكتب والمجلات المتخصصة والتقارير والسجلات الرسمية ذات العلاقة، في حين جُمعَت البيانات والمعلومات الميدانية من خلال الزيارات الاستطلاعية واللقاءات المباشرة التي أجريت مع المسئولين والإداريين بالمعاهد العليا بمدينة بنغازي خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016 وشهر يناير 2017. وبعد تصنيف البيانات والمعلومات المتحصل عليها وتنظيمها حُللتْ بالاعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال حساب النسب والمعدلات وعرضها في جداول وأشكال بيانية.

3. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن ليبيا تختلف عن العديد من الدول النامية لامتلاكها كتلة سكانية صغيرة الحجم وقوى عاملة قليلة مقارنة بمواردها الاقتصادية الهائلة ومساحتها الجغرافية الشاسعة، ويرى بعض المحللين أن حل هذه المعضلة يكمن في تطوير برامج التعليم المهني والتقني وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي[2]، وقد تفيد هذه الدراسة في توفير بعض البيانات والمعلومات للمسؤولين التي قد تساعدهم في تطوير أداء المؤسسات العامة وفي وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها. كما قد تشكل الدراسة إضافة علمية للأدبيات ذات العلاقة نظرا لقلة الدراسات المعنية بالتعليم والتدريب التقني لاسيما في مرحلة التعليم العالي في ليبيا.

[1] الجبوري، محمد جواد (2013) منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

[2] محجوب عطية الفائدي وحميد علي مفتاح (1989) "المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التقني والمهني بالجماهيرية العظمى"، مجلة قاريونس العلمية، السنة 2، العدد 1، الصفحات 167-180.

4. الدراسات السابقة

يهتم التعليم المهني والتقني بتنمية المعارف والمهارات والقدرات المطلوبة لأداء وظيفة معينة، ووفقا للتعريف الذي سنته منظمة اليونسكو: فإنه "عملية تعليمية تتضمن إلى جانب المعارف العامة، دراسة مقررات علمية وتطبيقية واكتساب مهارات ومواقف ومفاهيم تتعلق بمهن وصنائع ترتبط بقطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة"[1]. ونظرا للتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، وجَّه بعض المختصين والمسؤولين انتقادات للنظم التعليمية الحكومية ووصفوها بأنها عالية التكلفة وغير مجدية، وطالبوا الدول والمجتمعات بضرورة إعادة النظر في أنظمتها التعليمية والتدريبية وإصلاح هياكلها وبرامجها بما يتوافق مع الظروف والمتطلبات الحديثة[2]. وتختلف برامج التعليم المهني والتقني بين دول العالم، باعتبار أن لكل دولة خصائص فريدة تميزها عن غيرها مما يتطلب إجراء الدراسات والبحوث لفهم جوانبها ومتغيراتها. وفي هذا الصدد ذكر أحد المختصين: "على الرغم من الاختلافات التي تكتنف برامج التعليم المهني والتقني فإن الاهتمام بدراستها مازال محدودا، وترجع أسباب الاختلاف إلى العديد من العوامل والخصائص المادية والثقافية مثل: الجغرافيا والتاريخ والتقاليد واللغة وأنماط العمل والمكونات المؤسساتية والمبادرات الحكومية، والقوانين والضوابط التي تنظم البرامج التعليمية والتدريبية. واعتبر مفهوم الفجوة المعرفية Knowledge Gap أمرا مهما ضمن المجال، لأن نقل المعارف التقنية وتوطينها أيسر منالً من نقل الثروات المادية، وهذه الحقيقة وحدها في رأيه تتطلب المزيد من الاهتمام ببرامج التعليم المهني والتقني لكونها أدوات مهمة للتغلب على الانقسام الحاصل بين دول الشمال–الجنوب"[3].

وللمساعدة في تقويم الأنظمة والبرامج التعليمية والتدريبية وإصلاحها ، قدمت منظمات دولية وإقليمية مبادرات في هذا الخصوص، لعل من أبرزها الدليل الشامل الذي أعده البنك الدولي المتضمن آليات وأساليب تسهم في تقويم نظم التعليم المهني والتقني وبرامجه[4]، وكذلك النموذج الذي طوره البنك الأسيوي للتنمية Asian Development Bank لإعانة الباحثين والمسؤولين في الدول النامية على تشخيص مشكلات التعليم المهني والتقني وتطوير إمكانياته وتحسين مخرجاته (الشكل 1) حيث يهتم النموذج بالتعرف على صلة المخرجات بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية القومية، ومدى فاعلية البرامج المطبقة في تحقيق الأهداف المنشودة،

[1] UNESCO and ILO (2002) Technical and vocational education for the 21st century, UNESCO and ILO recommendations, UNESCO and ILO, Paris and Geneva.
[2] G. Hunting, M. Zymelman, and M. Godfrey (1986) Evaluating vocational training programs, The World Bank, Washington.
[3] Twining, J. (1987) Vocational education, world year book of education 1987, Nicholas Publishing Company, New York.
[4] G. Hunting, M. Zymelman, and M. Godfrey, op cit.

ومستوى كفاءة البرامج المطبقة في استخدام الموارد المتاحة. كما يهتم النموذج بتحليل قضايا تتعلق بالصلة Relevance والكفاءة الداخلية Internal Efficiency والكفاءة الخارجية External Efficiency للبرامج والمؤسسات المعنية. فالصلة تعني قدرة النظام أو المؤسسة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أما الفاعلية Effectiveness فتعني قدرة البرامج التدريبية على ترجمة الأهداف المرسومة، من خلال التعرف على جودة البرنامج التدريبي، وينضوي كل من مفهومي الصلة والفاعلية تحت مفهوم الكفاءة الخارجية، أما الكفاءة Efficiency فتعني العلاقة بين المدخلات والمخرجات Inputs and Outputs، وهي تنضوي ضمن مفهوم الكفاءة الداخلية[1].

الشكل 1: نموذج تحليل برامج التعليم المهني والتقني وتقويمه

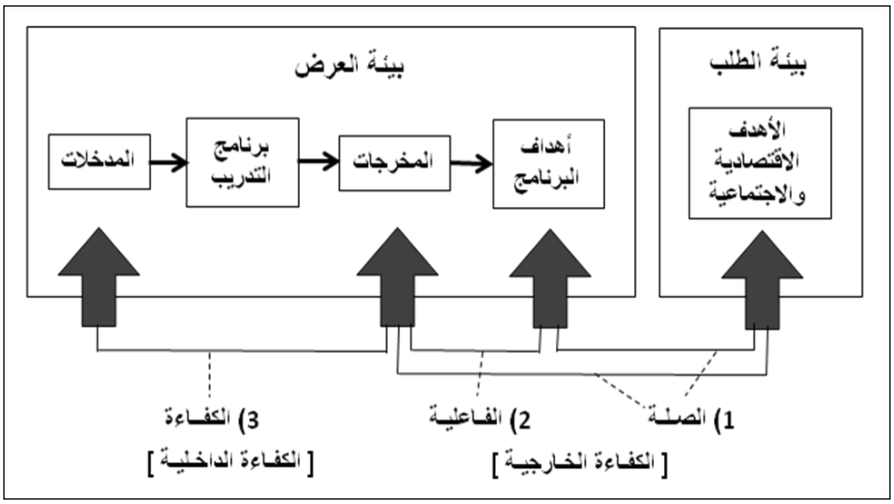

1.4التعليم التقني في الدول النامية والعربية

اهتمت أغلب الدراسات في هذا الجانب بتطور نظم التعليم التقني وبرامجه ودورها في إعداد القوى العاملة وتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن العديد من المهتمين أفادوا بأن التجارب التي خاضتها الدول النامية في هذا المجال لم تثمر لبروز مشكلات أثرت على أدائها ومخرجاتها. وقد أشار الفائدي ومفتاح إلى هذه المشكلات بالكلمات التالية: "لعل أهم هذه المعوقات والصعوبات هو إمكانية توفير المستلزمات المادية الضرورية، وإيجاد الإدارة الناجحة القادرة على تسيير هذا النوع من التعليم، وكذلك ضرورة تنمية الوعي الاجتماعي خاصة بين الطلاب وأولياء الأمور بأهميته في مجالات الحياة المختلفة"[2]. وكما هو الحال في العديد من الدول النامية شهدت المنطقة العربية في الفترات الحديثة اهتماما متزايدا بالتعليم

[1] Asian Development Bank (2004) Improving technical education and vocational education training strategies for Asia. [http://www.adb.org/education].

[2] محجوب عطية الفائدي و حميد علي مفتاح (1989)، مرجع سابق، ص 170.

المهني والتقني، وبرغم هذا الاهتمام والتطور، فإن بعض المحللين أفادوا بأن هذا النوع من التعليم يواجه تحديات عديدة في المنطقة العربية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- استمرار النظرة السلبية تجاه العمل اليدوي، فالملتحقون في برامجه هم من الشريحة التي لا تتمكن من الالتحاق بالتعليم الأكاديمي والجامعات.
- الانفصام القائم بين مؤسساته وقطاعات سوق العمل، مما خلق حالة من عدم التوافق بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل المتغيرة.
- ضعف انخراط الفتيات لقصوره في تقديم برامج تتلاءم مع طبيعة المرأة وميولها.
- ارتفاع تكاليف التعليم المهني والتقني مقارنة بالتعليم الأكاديمي ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات الخاصة به وإدارتها.
- عدم وضوح المؤشرات والأهداف المتوسطة والبعيدة المدى في مخططات التنمية مع قصور في قاعدة معلومات تبين الاحتياجات، مما يؤثر في إعداد الخطط التنفيذية لمواجهة هذه المتطلبات.
- غياب الحوافز المادية والمعنوية للخريجين لمساعدتهم في إنشاء مشروعات خاصة بهم.

2.4التعليم التقني في ليبيا

أشارت أغلب الدراسات المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، إلى التجاهل النسبي لمجال تنمية الموارد البشرية وإدارتها ، وإلى أهمية برامج التعليم والتدريب في معالجة النقص في العمالة الماهرة[2]، وازداد الوضع تأزما نتيجة نظرة المجتمع السلبية تجاه الأعمال والوظائف التقنية واليدوية من ناحية وعدم تقبل برامج التعليم التقني لدى طلاب المرحلة الثانوية من ناحية أخرى[3]، كما أدى عدم التوازن بين النظامين العام والتقني إلى عدم تحقيق مستهدفات مشاريع التنمية

[1] رياض مصطفى غرايبة وشرف الدين محمد (2000) "واقع نظم وأنماط التعليم والتدريب والتكوين التقني في الوطن العربي". المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد 7، العدد 1، ص ص 10-11.

[2] رأفت غنيمي الشيخ (1972) تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس. ومصطفى عمر التير (2006) التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات، في: ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الصفحات 21-47.

[3] أحمد المشهداني (1990) "المشاكل التي تواجه طلبة المعاهد الزراعية المتوسطة: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، الصفحات 168-206. وأحمد مفتاح الصيد (1990) أثر الاتجاهات على نقص العمالة الفنية الليبية: دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة التعليم الثانوي في مدينة بنغازي نحو التعليم والعمل الفني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي.

التي بدأت منذ ستينات القرن الماضي، مما جعل البلاد تعتمد على العمالة الوافدة لتنفيذ برامجها التنموية الطموحة[1]، وقد تنبه الخبراء والمسؤولون في مجالات التعليم والتخطيط والاقتصاد في ليبيا إلى المشكلات التي تعترض قطاع التعليم التدريب وتعيقه عن تحقيق أهدافه، وأجمعوا على ضرورة إعادة النظر في الهيكل التعليمي وتطويره بما يتمشى مع التغيرات المحلية والدولية. وفي مطلع الثمانينات أُعد مشروع البنية التعليمية الجديدة الذي "استند على نظرة حديثة في العلاقة بين التربية والمجتمع، قوامها أن التربية ليست خدمة استهلاكية وإنما هي أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[2].

وقد أولت استراتيجيات تنفيذ هذا المشروع المزيد من الاهتمام لبرامج التعليم التقني لاسيما في مرحلة التعليم العالي، فبعد أن كان عدد المعاهد العليا خمسة معاهد قبل صدور المشروع أصبح عددها في منتصف الثمانينات 16 معهدا، واستحدثت خلال التسعينات منظومة المراكز والمعاهد العليا، التي "تهدف إلى تخريج متخصصين يمكن أن يعملوا في مجالات التنمية وسائر القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويجمعون بين الناحية النظرية والتطبيقية"[3]. وقد شهدت مؤسسات هذا النوع من التعليم العالي نموا سريعا، إذ زاد عددها من 22 معهدا في العام الدراسي 1994/93 إلى 52 معهدا في العام 1996/95 ثم وصل إلى 84 معهدا في العام 2003"[4]. ووفقا للموقع الإلكتروني لإدارة المعاهد التقنية العليا فقد بلغ عددها حاليا 100 معهد تقريبا (الملحق 1).

[1] محمد عبدالجليل أبوسنينة (1996) "بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا،" مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد 7، العددان 1-2، الصفحات 1-13. ومصطفى عمر التير (2006) مرجع سابق.

[2] على الحوات (1996) التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، منشورات مكتبية طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ص 172.

[3] على الحوات (1996) نفس المرجع، ص 93.

[4] علي الهادي الحوات وآخرون (د.ت.) مسيرة التعليم العالي في ليبيا: انجازات وطموحات، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس، ص 267.

الشكل 2: التوزيع الجغرافي للمعاهد العليا في ليبيا

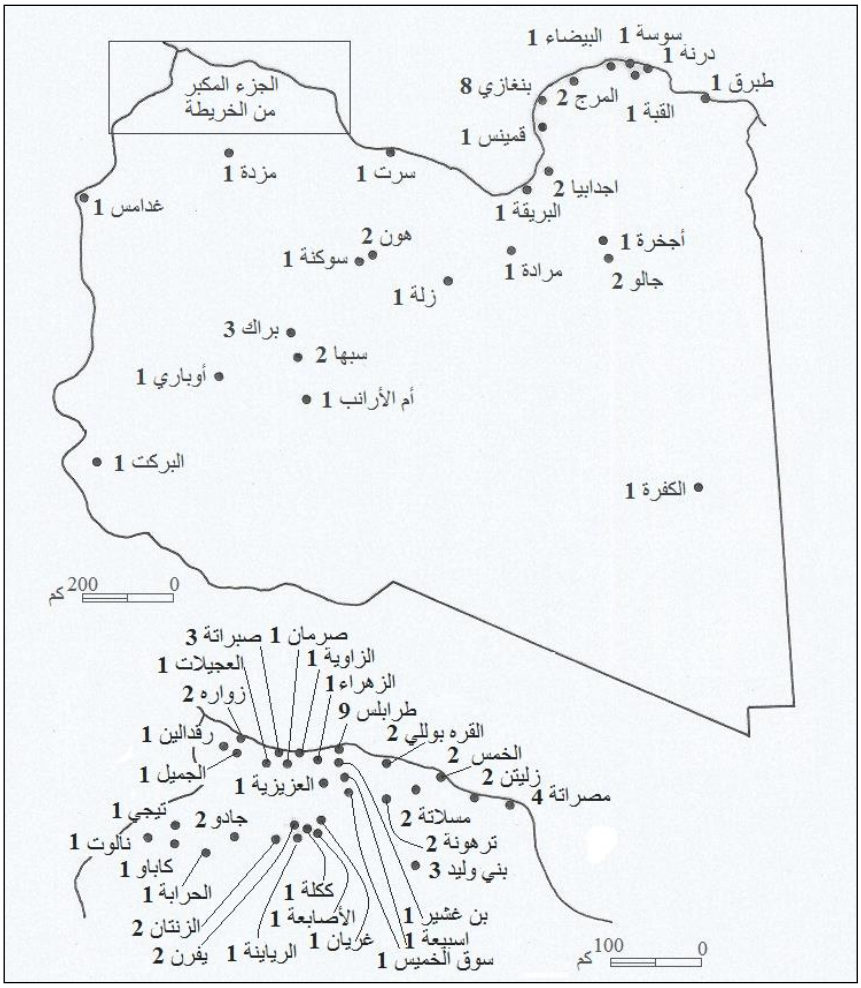

المصدر: أمانة التخطيط 1978: 13، الملحق 1.

ومن الشكل (2) السابق يتبين أن المعاهد العليا للتعليم التقني باتت تنتشر في جميع المناطق كما يلاحظ أن هذا التوزيع يكاد يتطابق مع التوزيع العام للسكان حيث نجد أن هناك تركيزا كثيفا لهذه المعاهد في شمال البلاد لاسيما في المناطق الشمالية الغربية والمناطق الشمالية الشرقية التي تستحوذ على نحو ثلاثة أرباع (75%) إجمالي هذه المعاهد، في حين تتوزع النسبة الباقية (25%) على مناطق الخليج والجنوب. أما على مستوى المدن فنجد أن هناك مدينتين تستحوذان على النصيب الأوفر من إجمالي المعاهد هما: طرابلس، عاصمة البلاد وأكبر المدن الليبية، تليها مدينة بنغازي عاصمة الإقليم الشرقي وثاني أكبر المدن، حيث يتوزع فيهما تسعة معاهد وثمانية معاهد على التوالي، وتليهما مدينة مصراته التي يتوزع بها أربعة معاهد، ثم مدن بني وليد وصبراتة وبراك بواقع ثلاثة معاهد لكل منها.

وبالرغم من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية لهذا التطور فإن أغلب الدراسات ذات العلاقة، أشارت إلى أن التطور الكمي جاء على حساب الجودة والنوعية، وأن المخرجات لا تلبي المتطلبات الفعلية كما أن العديد

منها أنشئ نتيجة لضغوط اجتماعية وليس بناء على احتياجات واقعية. ومن أبرز الموضوعات التي ناقشتها هذه الدراسات التطور التاريخي وبنية التعليم العالي وخصائصه[1]، المشكلات التي تعرقل الأداء وتحقيق المستهدفات[2]، والعلاقة بين المخرجات واحتياجات سوق العمل[3]، والتخطيط والتوزيع المكاني[4].

كما أبدى بعض المحللين الدوليين مؤخرا عدم الرضا تجاه برامج التعليم والتدريب المطبقة في البلاد، حيث أفاد تقرير المؤسسة الأوربية للتدريب الصادر في عام 2014 أن قطاع التعليم المهني والتقني في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والصعوبات التي من أبرزها: "غياب الإجراءات والآليات الواضحة لتحليل احتياجات سوق العمل، وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل، وعدم توافر البيانات والمعلومات عن هذا القطاع والمؤسسات الإنتاجية مما يحدّ من إمكانية رسم وتنفيذ السياسات العامة، وغياب إجراءات اعتماد وضمان الجودة، وعدم انخراط المؤسسات الصناعية والخدمية العامة والخاصة في توجيه برامج التعليم والتدريب، وكذلك تأثيرات الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة على مجمل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التعليم والتدريب"[5].

2.4أثر النزاع المسلح على التعليم

تشهد ليبيا منذ عام 2011 صراعا مسلحا أثر على كامل قطاع التعليم والتدريب كما في غيره من القطاعات، وتفيد الدراسات ذات العلاقة بأن الظروف التي تخلقها هذه الصراعات تتسبب في بروز تحديات جمة أمام خدمات التعليم والتدريب، لما تحدثه من فوضى وارتباك في هذه الخدمات نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[6]. فالتعليم الذي يتضمن أنماطا سياسية، يتأثر بهذا الصراع كغيره من القطاعات نتيجة توجيه جزء غير يسير من النفقات إلى العمليات الحربية، كما يظهر الأثر أيضاً في انخفاض أعداد الملتحقين نتيجة فقد الأرواح ونزوح السكان،

[1] محجوب عطية الفائدي وعلي محمد إبراهيم (1997) مرجع سابق. وعلى الحوات (1996) مرجع سابق.

[2] رمضان مفتاح الضعيف، وعمران الهادي مراد، والعابد الهمالي مسعود (2001) المعاهد المهنية العليا بين الواقع والمستهدف، ورقة قدمت في ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون، 30-2001/10/31، الصفحات 183-61.

[3] على رمضان الماقوري (2005) "العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وإمكانيات التطوير"، مجلة الجامعي، العدد 9، الصفحات 71-96.

[4] سعد محمد الزليتني (2007) التخطيط للتعليم في الجماهيرية: دراسة حالة المعاهد العليا، في كتاب: السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة. منشورات مركز البحوث والاستشارات، بنغازي.

[5] European Training Foundation (2014) Mapping vocational education and training governance in Libya, [www.etf.eurpa.eu].

[6] L. Davies (2009) "Education and conflict: complexity and chaos," Routledge.

وفي تدمير المباني والمرافق التعليمية ونهبها أو إغلاقها لأسباب أمنية أو نتيجة تحويلها إلى معسكرات أو ملاجئ للنازحين[1].

كما أشارت بعض الدراسات إلى التأثيرات السلبية على التعليم العالي والبحث العلمي، نتيجة الوفيات التي تطال المعلمين من أصحاب الخبرة أو هجرة الكفاءات Brain Drain بحثا عن فرص معيشة أفضل نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني. كما أشار بعض الباحثين إلى قضية تدني جودة العملية التعليمية نتيجة توقف المؤسسات التعليمية أو إغلاقها الذي قد يمتد أحيانا لفترات طويلة ، ثم تعقبها فترات من الدراسة المكثفة لبضعة شهور تُلَخص خلالها المقررات الدراسية لمعالجة الفترة المفقودة، مما ينتج عنه ضعف في الكسب المعرفي. وقد ألمح بعض الباحثين إلى أن الحروب والصراعات تتسبب في نشوء مشكلات نفسية وعاطفية للطلاب والمعلمين بسبب أعمال العنف والترويع[2]. ويواجه التعليم العالي على وجه الخصوص تغيرات حادة نتيجة نشوب الصراعات المسلحة، حيث يشير بعض المحللين إلى أن التعليم العالي يتطلب عادة وقتاً للتعافي أطول مما تطلبه المراحل الأدنى، وهناك عدة أسباب لهذه الظاهرة لعل أبرزها عمليات السلب والتدمير التي تطال المرافق التعليمية ونزوح المعلمين والأكاديميين أو هجرتهم خارج البلاد[3]. كما أشارت دراسات أخرى إلى أهمية برامج التعليم والتدريب في معالجة المشكلات الناجمة عن الحروب والصراعات المسلحة لاسيما في إعادة تأهيل الشباب المنخرطين في العمليات القتالية أو المتضررين نفسيا أو جسديا من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لمساعدتهم في الاندماج في المجتمع المدني[4]. وقد أشارت دراسة حديثة إلى التأثيرات السلبية للصراع المسلح الذي نشب في ليبيا عقب انتفاضة 17 فبراير 2011، على قطاع التعليم العالي بسبب عمليات النهب والتدمير التي طالت العديد من المرافق التعليمية، ونزوح أعضاء هيئة التدريس أو هجرتهم إلى خارج البلاد، وترك طلاب التعليم العالي مقاعد الدراسة والتحاقهم بالعمليات القتالية مما تسبب في وفاة العديد منهم أو إصابتهم بعاهات أو إعاقات[5].

[1] B. Lai, and C. Thyne (2007) The effect of civil war on education 1980-1997. Journal of Peace Research, vol. 44, no. 3, pp. 277-292.

[2] L. Davies (2009) op. cit.

[3] Buckland, P. (2005) Reshaping the future: education and post-conflict reconstruction, World Bank.

[4] A. Ozerdem and S. Podder (2011) "Disarming youth combatants: mitigating youth radicalization and violent extremism." Journal of Strategic Security, vol. 4, no. 4, pp. 63-80 (http://scholarcommons.usf.edu).

[5] S.A. Milton (2013) The neglected pillar of recovery: a study of higher education in post-war Iraq and Libya. Unpublished PhD degree, The University of York.

من خلال المراجعة السابقة للأدبيات ذات العلاقة يمكن القول إن برامج التعليم المهني والتقني شهدت اهتماما واضحا في الفترات الحديثة من قبل المخططين والمسؤولين على المستويات المحلية والعالمية، وذلك بسبب التغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، التي أدت إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الماهرة فائقة المهارة. وعلى الرغم من تطور برامج التعليم المهني والتقني في ليبيا والزيادة الواضحة في عدد مؤسساته ومراحله خلال العقود الماضية، فإن هذا القطاع لم يحظ بالاهتمام المطلوب من قبل الباحثين والمهتمين لتشخيص جميع جوانبه ومتغيراته، ولعل ذلك يعود إلى قلة البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة، وعدم توافر مراكز بحثية متخصصة تسهم في إعداد الدراسات والمخططات والاستراتيجيات اللازمة لتشخيص مشكلاته وتطوير أدائه وتجويد مخرجاته. ويتضمن الجزء التإلى من الدراسة تحليلا لواقع التعليم التقني العالي في مدينة بنغازي، من خلال البيانات والمعلومات والبيانات التي حُصلَ عليها بالاتصال المباشر بالإدارات المختصة بالمعاهد العليا بالمدينة.

5. التعليم التقني العالي في مدينة بنغازي

كما هو الحال في العديد من مدن البلاد ومناطقها، تطورت أعداد مؤسسات التعليم التقني العالي في مدينة بنغازي تدريجيا منذ إقرار مشروع البنية التعليمية الجديدة المذكور سابقا، فقد زاد عددها من معهدين في عام 1985 هما: المعهد العالي للمهن الإدارية والمإلية، والمعهد العالي للمهن الكهربائية، إلى خمسة معاهد في عام 1997، ليصل عددها في الوقت الحإلى إلى 10 معاهد. وفيما يلي تحليلٌ لأبرز المتغيرات ذات العلاقة ببرامج التعليم والتدريب بهذه المعاهد.

1.5 الطلاب والمعلمون

تقبل أغلب المعاهد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ضمن التخصص العلمي، من داخل مدينة بنغازي وخارجها بشرط عدم المطالبة بتوفير الإقامة الداخلية، كما أن معظمها يقبل الطلاب من الجنسين باستثناء المعهد العالي للمهن الشاملة الذي يقتصر على الإناث فقط وكلية التقنية الميكانيكية التي تقتصر على الذكور فقط. وقد بلغ إجمإلى عدد الطلاب المسجلين خلال فصل الخريف للعام 2017/16 (6,598) طالبا وطالبة بمتوسط عام قدره 660 طالبا لكل معهد تقريبا. وتختلف أعداد الطلاب بين المعاهد، حيث يتضح من خلال الجدول (1) أن هناك خمسة معاهد يزيد عدد الطلاب فيها على المتوسط العام أعلاها المعهد العالي للبناء والتشييد الذي بلغ إجمإلى عدد طلابه 1,220 طالبا، بينما يقل العدد في باقي المعاهد، الذي سُجّل أدناها بالمعهد العالي للسياحة

بعدد إجمإلى بلغ 80 طالباً. وبالنظر إلى توزيع الطلاب حسب النوع، فقد بلغت النسبة العامة للإناث حوإلى 46%، مما يعد مؤشرا إيجابيا يدل على تحسن نظرة المجتمع إلى هذا النوع من التعليم الذي كان قاصرا حتى وقت قريب على الذكور فقط، غير أن النظرة المتفحصة إلى التوزيع النسبي تفيد بوجود اختلاف واضح بين المعاهد، فهناك أربعة معاهد تقل فيها النسبة الخاصة عن النسبة العامة أدناها كلية التقنية الميكانيكية التي اقتصر فيها التسجيل على الذكور فقط، ثم كلية التقنية الكهربائية والإلكترونية بنسبة 1.5% ثم المعهد العالي للسياحة والضيافة بنسبة 12.5%. وتزيد النسبة الخاصة على النسبة العامة في بقية المعاهد، حيث وجد أعلاها في المعهد العالي للمهن الشاملة بنسبة 100% إذ اقتصر التسجيل فيه على الإناث فقط، ثم المعهد العالي للمهن الطبية بنسبة 76% تقريبا.

الجدول 1: توزيع الطلاب المسجلين حسب النوع

ت	اسم المعهد	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الإناث
01	المهن الإدارية والمإلية	500	700	1200	58.3
02	التقنية الكهربائية والإلكترونية	455	7	462	1.5
03	التقنية الميكانيكية	600	–	600	–
04	البناء والتشييد	850	370	1220	30.3
05	تقنيات الحاسوب	247	407	654	62.2
06	المهن الهندسية/ الماجوري	348	341	689	49.5
07	المهن الهندسية/ الكيش	300	400	700	57.1
08	المهن الشاملة	–	270	270	100.0
09	المهن الطبية	172	551	723	76.2
10	السياحة والضيافة	65	15	80	12.5
الإجمإلى		**3,537**	**3,061**	**6,598**	**46.4**

وبلـغ إجمـإلى عـدد أعضـاء هيئـة التـدريس الأساسـيين والمتعـاونين خـلال العـام الدراسـي 2017/16 (463) معلمـا ومـدربا، ويلاحـظ مـن الجـدول 2 أدنـاه، أن المعاهـد تعتمـد علـى الأسـاتذة المتعـاونين بصـورة واضـحة. فلـو اسـتخدمنا النسـبة العامـة (63.7%) مؤشـراً لمسـتوى الاعتمـاد علـى المتعـاونين لوجـدنا أن هنـاك خمسـة معاهـد تزيد فيها النسبة الخاصة على النسبة العامة أعلاها المعهد العالي للمهن الشاملة الذي تصل فيه النسبة إلى 100% تقريبا يليها المعهد العالي للمهن الإدارية والمالية (76%) تقريبا، في حين تقل النسبة الخاصة عن النسبة العامة في بقية المعاهد، التي سجلت أدناها في كلية التقنية الكهربائية والإلكترونية التي بلغت نسبة الاحتياج للمتعاونين فيها نحو 22%.

الجدول 2: توزيع أعضاء هيئة التدريس الأساسين والمتعاونين

ت	اسم المعهد	أساسيون	متعاونون	مجموع	نسبة المتعاونين	ملاحظات
01	المهن الإدارية والمالية	18	58	76	76.3	/
02	التقنية الكهربائية والإلكترونية	36	10	46	21.7	/
03	التقنية الميكانيكية	27	45	72	62.5	/
04	البناء والتشييد	11	31	42	73.8	/
05	تقنيات الحاسوب	28	-	28	-	التعاقد مع المتعاونين وفق الاحتياجات
06	المهن الهندسية/الماجوري	15	61	76	80.3	/
07	المهن الهندسية/الكيش	7	19	26	73.0	/
08	المهن الشاملة	-	15	15	100.0	معظمهم من المتعاونين
09	المهن الطبية	16	49	65	49.0	/
10	السياحة والضيافة	10	7	17	41.2	/
الإجمالي		**168**	**295**	**463**	**63.7**	/

ويعد مؤشر متوسط عدد الطلاب للمعلم الواحد من المؤشرات المهمة في العملية التعليمية لاسيما في الجوانب العملية والتطبيقية التي تتطلب أعدادا قليلة من الطلاب، ويلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط يتفاوت بين المعاهد قياسا بالمتوسط العام الذي يبلغ 14 طالبا للمعلم الواحد تقريبا، حيث نجد أن المتوسط الخاص يزيد على المتوسط العام في خمسة معاهد، إذ بلغ أقصاه في المعهد العالي للبناء والتشييد الذي سجل 29 طالبا للمعلم الواحد تقريبا، ويقل المعدل الخاص في المعاهد الخمس الباقية حيث وصل أدناه في المعهد العالي لمهن السياحة والضيافة بما يعادل خمسة طلاب للمعلم الواحد تقريبا.

الجدول 3: توزيع الطلاب والمعلمين ومتوسط نصيب المعلم من الطلاب

ت	اسم المعهد	الطلاب		المعلمون		متوسط المعلم/ طلاب
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
01	المهن الإدارية والمالية	1,200	18.2	76	16.4	15.8
02	التقنية الكهربائية والإلكترونية	462	7.0	46	9.9	10.0
03	التقنية الميكانيكية	600	9.1	72	15.6	8.3
04	البناء والتشييد	1,220	18.5	42	9.1	29.1
05	تقنيات الحاسوب	654	9.9	28	6.1	23.4
06	المهن الهندسية/الماجوري	689	10.6	76	16.4	9.1
07	المهن الهندسية/الكيش	700	10.5	26	5.6	26.9
08	المهن الشاملة	270	4.1	15	3.2	18.0
09	المهن الطبية	723	11.0	65	14.0	11.1
10	السياحة والضيافة	80	1.2	17	3.7	4.7
الإجمالى		**6,598**	**100.0**	**463**	**100.0**	**14.3**

2.5 التخصصات العلمية

بلـغ إجمـإلى عـدد التخصصـات المعتمـدة 43 تخصصـا بمتوسـط أربعـة تخصصـات تقريبـا لكـل معهـد، وهي تتنوع حسب طبيعة المعاهد وأهدافها (الجدول 4). وللتعرف على قدرة المعاهد على توفير البرامج الدراسية لمنتسبيها فـي سـبيل إعـدادهم للانخـراط فـي سـوق العمـل، قُـورنَ المتوسـط العـام بعـدد التخصصـات التـي توافرهـا هـذه المعاهـد، حيث وجد أن هناك ثلاثة معاهد يتوافق عدد التخصصات المتوافرة بها مع المتوسط العام، ويزيد عدد التخصصات على المتوسـط العـام فـي أربعـة معاهـد، أعلاهـا المعهـد العـالي للمهـن الطبيـة الـذي يـوفر سـبعة تخصصـات، أمـا المعاهـد التـي يقـل فيهـا عـدد التخصصـات عـن المتوسـط العـام فبلغـت ثلاثـة معاهـد أدناهـا كليـة التقنيـة الكهربائيـة والإلكترونية التي توافر تخصصين فقط لطلابها.

الجدول 4: توزيع البرامج التخصصية حسب المعاهد

اسم المعهد / التخصصات	الإدارية والمالية	الكهربائية والإلكترونية	التقنية الميكانيكية	البناء والتشييد	تقنيات الحاسوب	الهندسية/ الماجوري	الهندسية/ الكيش	المهن الشاملة	المهن الطبية	السياحة والضيافة	المجموع
مصارف واستثمار	✓										1
محاسبة	✓										1
نظام المعلومات	✓				✓						2
إدارة المشتريات	✓										1
إدارة المكاتب	✓										1
التقنيات الكهربائية		✓									1
التقنيات الإلكترونية		✓									1
لحام نفط وغاز			✓								1
ميكانيكا إنتاج ونظم			✓								1
ميكانيكا قوى حرارية			✓								1
كيماويات			✓								1
هندسة تآكل			✓								1
هندسة معالجة مياه			✓								1
هندسة معمارية وإنشائية				✓		✓	✓	✓			4
حساب تكاليف				✓							1
إدارة مشاريع هندسية				✓							1
هندسة مساحة				✓		✓	✓				3
تطوير برمجيات					✓	✓					2
تحكم إلى					✓						1

الشبكات						✓					1
تطوير شبكات						✓					1
صيانة وبرمجة الحاسوب				✓	✓						2
السلامة المهنية				✓							1
البصريات			✓								1
التصميم الداخلي			✓								1
إدارة المرافق الصحية		✓									1
المختبرات		✓									1
العلاج الطبيعي		✓									1
الأسنان		✓									1
الأشعة التشخيصية والعلاجية		✓									1
التخدير		✓									1
صيانة المعدات الطبية		✓									1
إدارة الفنادق	✓										1
السياحة	✓										1
الضيافة	✓										1
المجموع	3	7	3	4	4	5	4	6	2	5	43

3.5 الإمكانيات والتجهيزات

من خلال النظر إلى الجدول (5) أدناه يتبين أن هناك أربعة معاهد تقدم برامجها التعليمية والتدريبية في أماكن خارج مقارها الرئيسية لوقوعها ضمن مناطق العمليات العسكرية. فإذا ما استثنينا هذه المعاهد، فسنلاحظ أن المرافق والتجهيزات التي تتضمنها بقية المعاهد تختلف باختلاف طبيعة البرامج المقدمة بها. فمن حيث ما تتضمنه هذه المعاهد من مرافق وتجهيزات فإن هناك معهدين يتمتعان بوفرة عالية منها، هما المعهد العالي لتقنيات الحاسوب والمعهد العالي للمهن الطبية، أما أقلها حظا فهو المعهد العالي للسياحة والضيافة يليه المعهد العالي للمهن الشاملة، كما نلاحظ أن كل المعاهد توجد بها مكتبة تضم مطبوعات ذات علاقة بالتخصصات المعتمدة.

الجدول 5: المرافق التعليمية والتدريبية

ت	اسم المعهد	قاعات	مدرجات	معامل	ورش	مكتبة	ملاحظات
01	الإدارية والمالية	–	–	–	–	–	بمنطقة اشتباكات، حالما بمعهد التقنية الطبية
02	الكهربائية والإلكترونية	–	–	–	–	–	بمنطقة اشتباكات، حالما بمدرسة 10 مارس الثانوية
03	التقنية الميكانيكية	–	–	–	–	–	بمنطقة اشتباكات، حالما بالمعهد المتوسط للمهن الكهربائية
04	البناء والتشييد	–	–	–	–	–	بمنطقة اشتباكات. حالما بمدرسة الفجر الجديد
05	تقنيات الحاسوب	20	3	5	3	✓	/
06	الهندسية/ الماجوري	11	–	5	3	✓	/
07	الهندسية/ الكيش	16	–	8	–	✓	/
08	المهن الشاملة	5	–	5	2	✓	/
09	المهن الطبية	16	2	10	3	✓	/
10	السياحة والضيافة	4	–	1	–	✓	/
	الإجمالي	**72**	**5**	**34**	**11**	**6**	/

4.5 التعليم والتدريب

وفقا للائحة التنظيمية المعتمدة للمعاهد، فإن 60% من البرامج الدراسية المطبقة ينبغي أن تركز على الجوانب التطبيقية والعملية في حين تغطي الجوانب النظرية ما مقداره 40% فقط[1]. في هذا الخصوص تباينت الآراء، حيث نجد أن معهدين فقط أفادا أن مستوى التطبيقات العلمية فيهما تتم وفقا لمتطلبات اللائحة التنظيمية هما المعهد العالي للمهن الشاملة والمعهد العالي للمهن الطبية، كما أفادت أربعة معاهد بأن التطبيقات تسير بصورة جيدة إلى متوسطة، في حين ذكرت بقية المعاهد بأنها متدنية أو ضعيفة نتيجة عمليات النزوح أو الظروف الأمنية السائدة. أما عن أماكن إجراء هذه التطبيقات العملية، فقد ذكرت خمسة معاهد أن التطبيقات تتم داخل المعامل والورش الملحقة بها،

[1] الجريدة الرسمية (1994) العدد 4، أبريل 1994، الصفحة 14.

في حين ذكر معهد واحد فقط عدم القدرة على إجرائها بسبب ظروف النزوح واختلال الأمن بالمدينة. أما بقية المعاهد فقد ذكرت أن التطبيقات تجرى وفق الإمكانيات المتاحة والتخصصات، حيث أفاد المعهد العالي للتقنية الطبية بأن التطبيقات تجرى بالتعاون مع المؤسسات الصحية، وأفاد المعهد العالي للمهن الهندسية/ الكيش بأنها تتم بالتعاون مع شركة الخليج العربي للنفط، وأفاد المعهد العالي للسياحة والضيافة بأنها تتم بالتنسيق مع المؤسسات الفندقية العامة والخاصة، أما بالنسبة إلى كلية التقنية الكهربائية فإنها تجرى بمحطات شركات الكهرباء والاتصالات. وضمن هذا السياق استُفْسرَ عن مدى توافر الإمكانيات والتجهيزات ومقدار اتفاقها مع الأهداف التي أنشئت المعاهد من أجلها. وقد انقسمت الآراء بهذا الشأن حيث ردت خمسة معاهد (50%) بالإيجاب (نعم) أو نعم بتحفظ، في حين ردت خمسة معاهد (50%) بالنفي (لا) أي إنها لا تتناسب مع الأهداف المنشودة. وقد ذكر من أجاب لا أو نعم مع تحفظ عدة أسباب، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وقوع مقر المعهد في مناطق العمليات العسكرية، أو تعرضه للتدمير والتخريب والنهب.
- غياب الدعم المادي والمعنوي وعدم توفير الاهتمام المناسب من الجهات المسؤولة في الدولة.
- عدم تمشي المقررات النظرية والعملية والإمكانيات المادية والبشرية مع الأهداف المرسومة.

بناء على ما سبق، استُفْسرَ عن الكيفية التي يمكن أن تسهم في تحسين العملية التعليمية والتدريبية بالمعاهد. وقد ذكر المسؤولون عدة اقتراحات بالخصوص تركزت حول النقاط التالية:

- توفير فرص تدريب وتطبيقات عملية أفضل من خلال تزويد المعاهد بالتجهيزات والمناهج الحديثة.
- اعتماد دورات تنشيطية داخل البلاد وخارجها للمعلمين والمدربين والإداريين بالمعاهد.
- تقديم الدعم المادي وإقرار اللوائح والإجراءات التنظيمية المناسبة لتطوير الأداء وتحسين المخرجات.

5.5 العلاقة بسوق العمل

تفيد الدراسات المعنية بأهمية تطابق مخرجات التعليم والتدريب مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وللتعرف على مستوى هذه العلاقة استُفْسرَ عن درجة تطابق التخصصات المعتمدة مع متطلبات سوق العمل المحلي، وقد أفادت ثمانية معاهد بالإيجاب، أي إنها تلبي هذه الاحتياجات والمتطلبات من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية تخصصية. في حين ذكر المعهد العالي للمهن الهندسية/ الماجوري بأن البرامج المقدمة تتلاءم نوعا ما مع هذه

الاحتياجات المحلية، أما المعهد العالي للمهن الهندسية/ الكيش فذكر أن البرامج المتاحة لا تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وفي موضوع ذي علاقة، استُفْسرَ عن فرص التوظيف عقب تخرج الطلاب من هذه المعاهد، وفي هذا الإطار اختلفت الإجابات اختلافا واضحا، فقد أفادت أربعة معاهد بأن فرص العمل ضعيفة أو نادرة وتعتمد بدرجة كبيرة على الوساطة والمحسوبية والعلاقات، في حين ردت ثلاثة معاهد بالإيجاب (نعم) منها المعهد العالي للمهن الطبية الذي ذكر أن خريجيه يحصلون على فرص التوظيف بنسبة تقترب من 75%، في حين كانت إجابة معهد واحد بالنفي (لا) أي عدم توافر فرص عمل للخريجين عقب التخرج، وأفاد اثنان بأنه ليس لديهما إجابة واضحة بالخصوص.

6.5 تأثيرات النزاع المسلح

كما أسلفنا، فإن الحروب والنزاعات المسلحة تعكس آثارا سلبية على الدول والمجتمعات التي تنشأ فيها، وتؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما التعليم والتدريب الذي يضم فئات عريضة ومتنوعة من السكان (طلاب ومعلمين وإداريين)، ومرافق ومبانٍ تنتشر بكثافة في مناطق واسعة من البلاد. وقد استُفْسرَ عما إن كان هناك تأثيرات سلبية للصراع المسلح الدائر في المدينة وضواحيها على المعاهد ومرافقها، وقد كان الرد بالإيجاب (نعم) من كل المعاهد دون استثناء. وقد تنوعت جوانب هذه التأثيرات التي يمكن تلخيصها في النقاط التإلية:

- تركت الصراعات آثارا سلبية على المستوى التعليمي والتدريبي والنفسي والاقتصادي على الطلاب والمعلمين والعاملين بهذه المعاهد.
- تسبب وقوع بعض المعاهد في مناطق العمليات العسكرية إلى تدميرها كليا أو جزئيا فضلا عن أعمال التخريب والنهب التي طالت معظمها.
- تعطيل الدراسة لفترات طويلة، وتغيب الطلاب عن الحضور إما بسبب التحاق بعضهم بجبهات القتال أو بسبب حوادث التفجير أو عمليات إرهابية ضد المدنيين.
- تدخل بعض الجهات الحكومية والأمنية لفرض إرادتها وإجراءاتها ودخول الشباب إلى المعاهد بالسلاح.
- سيطرة بعض الجهات الأمنية أو المتحاربة على المعاهد واستخدامها معسكرات أو أماكن لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية أو التمترس داخلها أو استخدامها في التدرب على القتال.

6. الخاتمة والنتائج والتوصيات

من خلال المناقشات السابقة، تبين أن برامج التعليم المهني والتقني أصبحت تحظى باهتمام واسع على جميع المستويات المحلية والدولية، باعتبارها أداة مهمة للتنمية وتسهم في تطور المجتمعات وتقدمها. وكما في العديد من الدول النامية شهد قطاع التعليم والتدريب في ليبيا اهتماما واضحا خلال العقود القليلة الماضية، غير أن هذا الاهتمام تركز على التوسع الكمي ولم يصاحبه اهتمام بالنواحي النوعية مما أثر على مجمل أدائه وجودة مخرجاته التي لا تتمشى مع متطلبات سوق العمل بالشكل الملائم. ولا يختلف حال المعاهد في مدينة بنغازي عن العديد من نظيراتها في بقية مدن البلاد ومناطقها ، إذ يعاني معظمها من قلة الإمكانيات والتجهيزات المادية والبشرية مما حد من قدرتها على الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها، وقد زاد من حجم معاناتها وتردي أوضاعها، التأثيرات السلبية الناجمة عن عمليات الصراع المسلح الدائر في المدينة.

وبالرغم من كل ما سبق ذكره، فإننا نعتقد أن هذه المعاهد قادرة إذا ما توافر لها الدعم المناسب والإمكانيات والتجهيزات الملائمة من القيام بدور فعال في تنمية وتطوير الكفاءات التي تتوافق مع متطلبات النشاطات الإنتاجية والخدمية المحلية. فقد تبين من الزيارات الميدانية والبيانات والمعلومات المتحصل عليها أن هذه المعاهد حققت نجاحا نسبيا مقارنة بإمكانياتها المتواضعة، وتلقى قبولا متزايدا من قبل سكان المدينة نتيجة زيادة الوعي بأهميتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي عكس ما كان عليه الحال في الفترات الماضية، كما تطورت التخصصات المعتمدة وزاد عدد الطلاب لاسيما بين الإناث اللاتي بلغت نسبتهن 46% تقريبا من إجمالي المسجلين بهذه المعاهد.

بناء على ما سبق، فإننا نوصي بضرورة زيادة الاهتمام وتوفير الإمكانيات والتجهيزات المطلوبة لهذا النوع من التعليم وربطه باحتياجات النشاطات الإنتاجية والخدمية المحلية ليتمكن من تحسين أدائه وتحقيق أهدافه، لاسيما في الظروف الراهنة. فقد بينت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة[1] أن مؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم المهني والتقني بصفة خاصة، يمكن أن تسهم في عمليات إعادة البناء والاستقرار وتأسيس الدول من خلال تطوير برامجها وتوجيهها نحو ما اصطلح على تسميته بالتربية السلمية Peace Education

[1] A. Ozerdem and S. Podder (2011) op. cit. J. Maebuta (2011) Technical and vocational education and training in peace education: Solomon Island. Journal of Peace Education, vol. 8, no. 2, pp. 157-176.

أو التعليم من أجل التعايش السلمي[1] Education for Peace (Akpan 1990, Jabour 2013) فقد خاضت العديد من المجتمعات والدول تجارب مشابهة واستطاعت الخروج من أزماتها، من خلال توظيف مؤسسات التعليم المهني والتقني على مختلف أنواعها ومراحلها وتكييف برامجها التعليمية والتدريبية بما يسهم في إعادة تأهيل الشباب لاسيما من انخرط منهم في صفوف المتحاربين. كذلك نوصي بأهمية إنشاء مركز بحوث متخصص في مجال التعليم المهني والتقني يهتم بإجراء البحوث والدراسات والقيام بإعداد قاعدة بيانات ومعلومات في هذا المجال الحيوي، حيث تبين أن أبرز المشكلات التي تعترض هذا القطاع هي عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والصحيحة التي تساعد في إعداد المخططات والاستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. فحري بالمهتمين والمسؤولين أن يولوا هذا القطاع الاهتمام المناسب حتى يضطلع بمهامه المنوطة بما يحقق أغراضه وأهدافه المنشودة والإسهام بفاعلية في خروج ليبيا من كبوتها.

[1] P. Akpan (1990) “The role of higher education in national integration in Nigeria,” Higher Education, vol. 9, no. 3, pp. 293-305. K.K. Jabbour (2013) "Peace education in the Lebanese curriculum", Anadolu Journal of Educational Sciences International, vol. 3, no. 2, pp. 52-57.

7. المراجع

أولا. المراجع العربية

أبوسنينة، محمد عبدالجليل (1996) "بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا،" مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد 7، العددان 1–2، الصفحات 1–13.

أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، (1978) الأطلس الوطني، مصلحة المساحة، طرابلس.

البدري، عبدالرحيم محمد (2006) مشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الصفحات 21–47.

التير، مصطفى عمر (2006) التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، الجزء الأول، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، الصفحات 21–47.

الجبوري، محمد جواد (2013) منهجية البحث العلمي: مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.

الجريدة الرسمية (1994) العدد 4، أبريل 1994.

الحوات، علي (1996) التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس.

الحوات، علي الهادي، العوامي، محمد عبد العالي، وسعيد، بشير أحمد (د.ت.) مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، طرابلس.

الزليتني، سعد محمد (2007) التخطيط للتعليم في الجماهيرية: دراسة حالة المعاهد العليا، في كتاب: السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة. منشورات مركز البحوث والاستشارات، بنغازي.

الشيخ، رأفت غنيمي (1972) تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس.

الصيد، أحمد مفتاح (1990) أثر الاتجاهات على نقص العمالة الفنية الليبية: دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة التعليم الثانوي في مدينة بنغازي نحو التعليم والعمل الفني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي.

الضعيف، رمضان مفتاح، ومراد، عمران الهادي، وسعود، العابد الهمالي (2001) المعاهد المهنية العليا بين الواقع والمستهدف، ورقة قدمت في ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون، 30-2001/10/31، الصفحات 183-61.

غرايبة، رياض مصطفى ومحمد، شرف الدين (2000) "واقع نظم وأنماط التعليم والتدريب والتكوين التقني في الوطن العربي"، الندوة العربية عن أنماط ونظم التعليم والتدريب التقني والمهني في الوطن العربي والعالم، طرابلس، 26-2000/2/27. المجلة العربية للتعليم التقني، المجلد 7، العدد 1.

الفائدي، محجوب عطية وإبراهيم، علي محمد (1997) "التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل في الجماهيرية العظمى: نظرة تحليلية ونقدية"، مجلة قاريونس العلمية، السنة 10، العددان 3-4، الصفحات 183-212.

الفائدي، محجوب عطية ومفتاح، حميد علي (1989) "المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التقني والمهني بالجماهيرية العظمى"، مجلة قاريونس العلمية، السنة 2، العدد 1، الصفحات 167-180.

قنوص، صبحي محمد والجروشي، سليمان محمد (2004) تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة، تقرير غير منشور، عدد الصفحات 45.

كعيبة، محمد سالم (1998) "التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادي، المجلد 9، العددان 1 و 2، الصفحات 179-202.

الماقوري، علي رمضان (2005) "العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وإمكانيات التطوير"، الجامعي، العدد 9، الصفحات 71-96.

المشهداني، أحمد (1990) "المشاكل التي تواجه طلبة المعاهد الزراعية المتوسطة: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، الصفحات 168-206.

ثانيا. المراجع الأجنبية

Akpan, P. (1990) "The role of higher education in national integration in Nigeria," *Higher Education*, vol. 9, no. 3, pp. 293-305.

Asian Development Bank (2004) *Improving technical education and vocational education training strategies for Asia*. [http://www.adb.org/education].

Buckland, P. (2005) *Reshaping the future: education and post-conflict reconstruction*, World Bank.

Davies, L. (2009) *Education and conflict: complexity and chaos*, Routledge.

European Training Foundation (2014) *Mapping vocational education and training governance in Libya*, [www.etf.eurpa.eu].

Hunting, G., Zymelman, M. and Godfrey, M (1986) *Evaluating vocational training programs*, The World Bank, Washington.

Jabbour, K.K. (2013) "Peace education in the Lebanese curriculum", *Anadolu Journal of Educational Sciences International*, vol. 3, no. 2, pp. 52-57.

Lai, B. and Thyne, C. (2007) The effect of civil war on education 1980-1997. *Journal of Peace Research*, vol. 44, no. 3, pp. 277-292.

Maebuta, J. (2011) Technical and vocational education and training in peace education: Solomon Island. *Journal of Peace Education*, vol. 8, no. 2, pp. 157-176.

Milton, S.A. (2013) *The neglected pillar of recovery: a study of higher education in post-war Iraq and Libya*. Unpublished PhD degree, The University of York.

Ozerdem, A. and Podder, S. (2011) "Disarming youth combatants: mitigating youth radicalization and violent extremism." *Journal of Strategic Security*, vol. 4, no. 4, pp. 63-80 (http://scholarcommons.usf.edu).

Twining, J. (1987) Vocational *education, world year book of education 1987*, Nicholas Publishing Company, New York.

UNESCO (2016) *UNESCO TVET strategy 2016-2021: report of UNESCO-UNEVOC virtual conference*. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training, Boon. [www.unevoc.unesco.org/publications].

UNESCO and ILO (2002) *Technical and vocational education for the 21st century*, UNESCO and ILO recommendations, UNESCO and ILO, Paris and Geneva.

الملحق 1: التوزيع الجغرافي للمعاهد العليا في ليبيا (2016)

ت	اسم المعهد	المكان	ت	اسم المعهد	المكان
01	المعهد العالي للتقنيات النفطية	البريقة	51	المعهد العالي للسياحة والضيافة	زوارة
02	المعهد العالي للمهن الشاملة	اجدابيا	52	المعهد العالي للمهن الطبية	جالو
03	المعهد العالي للمهن الطبية	اجدابيا	53	المعهد العالي للمهن الشاملة	الواحات
04	المعهد العالي للمهن الشاملة	البيضاء	54	المعهد العالي للمهن الشاملة	مرادة
05	المعهد العالي للمهن الشاملة	طبرق	55	المعهد العالي للمهن الهندسية/ الماجوري	بنغازي
06	المعهد العالي للمهن الطبية	البيضاء	56	المعهد العالي لتقنيات الحاسوب	بنغازي
07	المعهد العالي للسياحة والضيافة	سوسة	57	المعهد العالي للمهن الهندسية/ الكيش	بنغازي
08	المعهد العالي للمهن الشاملة	الزنتان	58	المعهد العالي للمهن الإدارية والمالية	بنغازي
09	المعهد العالي الهندسية	غريان	59	المعهد العالي للبناء والتشييد	بنغازي
10	المعهد العالي للمهن الشاملة	غريان	60	المعهد العالي للمهن الشاملة	بنغازي
11	المعهد العالي للمهن الشاملة	الرياينة	61	المعهد العالي للمهن الشاملة	قمينس
12	المعهد العالي للمهن الشاملة	جادو	62	المعهد العالي للمهن الطبية	بنغازي
13	المعهد العالي للمهن الشاملة	مزدة	63	العهد العالي للسياحة والضيافة	بنغازي
14	المعهد العالي للمهن الشاملة	يفرن	64	المعهد العالي للمهن الهندسية	القبة
15	المعهد العالي للمهن الطبية	جادو	65	المعهد العالي للمهن الشاملة	درنة
16	المعهد العالي للمهن الطبية	يفرن	66	المعهد العالي للمهن الهندسية	سبها
17	المعهد العالي للتقنيات الزراعية	الغيران	67	المعهد العالي للمهن الشاملة	سبها
18	المعهد العالي للتقنيات الصناعية	النجيلة	68	المعهد العالي للمهن الشاملة	سرت
19	المعهد العالي للسلامة المهنية	اسبيعة	69	المعهد العالي للمهن الشاملة/ بنات	طرابلس
20	المعهد العالي للمهن الشاملة	الزهراء	70	المعهد العالي للمهن النهدسية	طرابلس
21	المعهد العالي للمهن الشاملة	العزيزية	71	المعهد العالي للمهن الشاملة	طرابلس
22	المعهد العالي للمهن الشاملة	سوق الخميس	72	المعهد العالي لتقنيات الفنون	طرابلس

23	المعهد العالي للمهن الشاملة	قصر بن غشير	73	المعهد العالي للمهن الشاملة/ سوق الجمعة	طرابلس
24	المعهد العالي للمهن الطبية	الزهراء	74	المعهد العالي للمهن الشاملة/ الشموخ	طرابلس
25	المعهد العالي للتبريد والتكييف	سوكنة	75	المعهد العالي للمهن الطبية/ أبو سليم	طرابلس
26	المعهد العالي للمهن الشاملة	الجفرة	76	المعهد العالي للمهن الطبية	طرابلس
27	المعهد العالي للمهن الطبية	هون	77	المعهد العالي للمهن الشاملة/ البركت	غات
28	المعهد العالي للمهن الشاملة	الزاوية	78	المعهد العالي للمهن الشاملة	أم الأرانب
29	المعهد العالي للمهن الشاملة	صرمان	79	المعهد العالي للمهن الهندسية	زليتن
30	المعهد العالي للغات	الشاطئ	80	المعهد العالي للمهن الهندسية	مصراته
31	المعهد العالي للمهن الشاملة	وادي الشاطئ	81	المعهد العالي للمهن الهندسية	بني وليد
32	المعهد العالي للمهن الطبية	وادي الشاطئ	82	المعهد العالي للمهن الشاملة	بني وليد
33	المعهد العالي للمهن الشاملة	الكفرة	83	المعهد العالي للمهن الشاملة	مصراته
34	المعهد العالي للمهن الزراعية	المرج	84	المعهد العالي للمهن الهندسية	بني وليد
35	المعهد العالي للمهن الطبية	المرج	85	المعهد العالي للسياحة والضيافة	مصراته
36	المعهد العالي للتقنيات الزراعية	ترهونة	86	المعهد العالي للمهن الشاملة	الحرابة
37	المعهد العالي للمهن الشاملة	الخمس	87	المعهد العالي للمهن الشاملة	تيجي
38	المعهد العالي للمهن الشاملة	القره بوللي	88	المعهد العالي للمهن الشاملة	غدامس
39	المعهد العالي للمهن الشاملة	أولاد علي/ ترهونة	89	المعهد العالي للمهن الشاملة	نالوت
40	المعهد العالي للمهن الشاملة	ترهونة	90	المعهد العالي للمهن الطبية	وادي الآجال
41	المعهد العالي للمهن الشاملة	مسلاتة	91	المعهد العالي للمهن الشاملة	وادي الآجال
42	المعهد العالي للمهن الطبية	الخمس	92	المعهد العالي للمهن الشاملة	كاباو
43	المعهد العالي للمهن الطبية	القره بوللي	93	المعهد العالي للمهن الشاملة	الأصابعة
44	المعهد العالي للمهن الطبية	مسلاتة	94	المعهد العالي للمهن الشاملة	زلة
45	المعهد العالي للمهن الشاملة	رقدإلدن	95	المعهد العالي للمهن الشاملة	زليتن
46	المعهد العالي لتقنيات علوم البحار	زوارة	96	المعهد العالي للآلات الثقيلة	مصراته
47	المعهد العالي لشؤون المياه	العجيلات	97	المعهد العالي لشؤون الطاقة	الزنتان
48	المعهد العالي لتقنيات علوم البحار	صبراتة	98	معهد أوباري النفطي	أوباري
49	المعهد العالي للمهن الشاملة	صبراتة	99	المعهد العالي للمهن الطبية	صبراتة
50	المعهد العالي للمهن الطبية	الجميل	100	المعهد العالي للمهن الشاملة	ككلة

المصدر: الموقع الإلكتروني لإدارة المعاهد التقنية العليا [http://ahti.org.ly]